الأمم المتحدة

A/HRC/15/G/4

الجمعية العامة

Distr.: General
20 September 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

يقدم وفد جمهورية تركيا البيان التالي بشأن الرسالة المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ (A/HRC/15/G/2) التي تتضمن اتهامات لا أساس لها بشأن مساهمة تركيا في عملية الاستعراض الدوري الشامل ومشكلة قبرص.

من المعروف جيداً أن جمهورية قبرص أنشئت في عام ١٩٦٠ وفقاً لمعاهدات دولية، على أساس الشراكة بين شعبي الجزيرة. وكانت المعاهدات الدولية تستند إلى المساواة في الحقوق السياسية والمركز السياسي بين شعبي الجزيرة من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وهذا هو الوضع، ولذا لم يعدّ هناك وجود لـ "جمهورية قبرص" بالمعنى الحقيقي بعد أن ألغى الجانب القبرصي اليوناني منفرداً دستورها في عام ١٩٦٣ باستخدام القوة وأُخرج القبارصة الأتراك من آليات الدولة. ولم يقبل الجانب القبرصي التركي وتركيا قط هذا الوضع غير القانوني وغير الشرعي الذي يبلغ حد حرمان القبارصة الأتراك من ممارسة حقوقهم كشركاء متساويين في الدولة التي أنشئت في عام ١٩٦٠.

ولذلك لا يمكن أن يكون القبارصة اليونانيون الذين نظموا أنفسهم وفقاً لنظامهم الدستوري الخاص وداخل حدودهم الحكومة الشرعية الممثلة لعموم قبرص. وستظل تركيا تعتبر السلطات القبرصية اليونانية لا تمارس سلطتها وسيطرتها وولايتها القضائية إلا في الأراضي الواقعة جنوب المنطقة العازلة، كما هو الحال الآن، ولا تمثل الشعب القبرصي التركي، وستتعامل مع الأعمال التي تقوم بها بناءً على ذلك. ولا توجد سلطة واحدة تملك من الناحية القانونية أو الواقعية صلاحية تمثيل القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في آن واحد، ومن ثم قبرص برمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

وكما حدث في الماضي، يبذل الجانب القبرصي التركي جهوداً مخلصة في عملية المفاوضات الجارية في الأمم المتحدة من أجل إقامة شراكة جديدة تتفق مع معايير الأمم المتحدة الراسخة وبيانات الزعماء المشتركة، ما سيسمح بتحقيق تمثيل شرعي لقبرص مرة أخرى. وتركيا، بوصفها الضامن والوطن الأم، تقدم دعمها الكامل لهذه الجهود. ولم يظهر الجانب القبرصي اليوناني حتى الآن الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة. وبحفزه وتشجيعه على إظهار موقف أكثر إيجابية، سيتسنى اختتام المفاوضات بنجاح بحلول نهاية عام ٢٠١٠، على نحو ما اقترحه الأمين العام، لإنهاء هذه المشكلة التي دامت قرابة نصف القرن. وهذا بدوره سيسهم اسهاماً كبيراً في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بكاملها وستكون في ذلك مصلحة للمجتمع الدولي بأسره.

وفي الدورتين السادسة والثامنة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لم يكن أمام تركيا خيار سوى تسجيل موقفها المعروف رداً على الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده القبارصة اليونانيون (A/HRC/WG.6/6/CYP/1)، ورداً أيضاً على البيان الذي أدلوا به في أثناء الاستعراض المتعلق بتركيا.

وإن البيان الذي أدلت به تركيا في الدورة السادسة للفريق العامل وموقفها المتعلق ببعض التوصيات المقدمة في أثناء الاستعراض الخاص بها في الدورة الثامنة يتفقان تماماً مع قواعد وممارسات الاستعراض الدوري الشامل، وقد انعكسا بشكل ملائم في مشروعي التقريرين اللذين اعتمدا بتوافق الآراء.

ولذلك فإن الإدارة القبرصية اليونانية هي الطرف الوحيد المسؤول عن السوابق السلبية التي أرسيت فيما يتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل باتخاذها الخطوات التالية:

- الادعاءات غير المقبولة الموجهة ضد الجانب القبرصي التركي وتركيا التي تضمنها التقرير الذي أعدته الإدارة القبرصية اليونانية للدورة السادسة للفريق العامل (A/HRC/WG.6/6/YP/1)
- الغياب المؤسف لممثلي الإدارة القبرصية اليونانية في أثناء اعتماد مشروع تقرير الفريق العامل في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
- البيان المسيس الذي أدلى به المندوب القبرصي اليوناني في أثناء الاستعراض الذي أجري بشأن تركيا في الدورة الثامنة للفريق العامل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، رغم عدم ورود أي إشارة إلى الإدارة القبرصية اليونانية أو إلى قضية قبرص في التقرير الوطني الذي أعدته تركيا لاستعراضها (A/HRC/WG.6/8/TUR/1).

وسأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق المجلس في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

(التوقيع) *أوغوس دميرالب*
السفير، الممثل الدائم